

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة **٨٣٤٤**

الخميس، ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة هيلي	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إثيوبيا	السيدة غوادي
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد إنتشاوستي خوردان
	بيرو	السيد تينيا
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد ما جاوشو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد عمروف
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	الكويت	السيد العتيبي
	هولندا	السيد فان أوستيروم
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس

جدول الأعمال

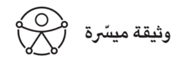
الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٨ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2018/804)

1827727 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٨ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2018/804)

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الجمهورية العربية السورية إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/804، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٨ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ناكاميتسو.

السيدة ناكاميتسو (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر أعضاء مجلس الأمن على إتاحة الفرصة هذه لإطلاعهم على تنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، بشأن القضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية للجمهورية العربية السورية.

وفقا للممارسة المتبعة، التقيت بالأمس مع الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية قبل هذه المشاورات. وبالإضافة إلى ذلك، ما زلت على اتصال منتظم مع المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وتحدثت إليه يوم الثلاثاء الماضي، الموافق ٤ أيلول/سبتمبر.

وكما أُبلغ المجلس في تموز/يوليه (انظر S/2018/745)، تحققت الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية من تدمير جميع مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية الـ ٢٧ التي أعلنتها الجمهورية العربية السورية. وهذه خطوة هامة نحو التنفيذ الكامل للقرار ٢١١٨ (٢٠١٣).

والجهود مستمرة لتوضيح المسائل غير المحسومة المتعلقة بالإعلان الأولي للجمهورية العربية السورية. وكما يعلم الأعضاء، فقد تلقت المنظمة في ١٠ تموز/يوليه رسالة من الجمهورية العربية السورية ردا على أسئلة بشأن الأنشطة المتصلة بالأسلحة الكيميائية السورية التي أجريت في المركز السوري للدراسات والبحوث العلمية. وهذه الأسئلة أرفقت برسالة من المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية مؤرخة ١٠ نيسان/أبريل. ويواصل فريق تقييم الإعلانات التابع للمنظمة تحليل الردود التي قدمتها الجمهورية العربية السورية، وسيقدم تقريرا في الوقت المناسب إلى المجلس التنفيذي للمنظمة.

وما زال الأمين العام يحث الحكومة السورية على التعاون مع المنظمة في حل المسائل المعلقة المتصلة بالإعلان السوري. وكما ذكرت في مناسبات عديدة، فإن ثقة المجتمع الدولي في القضاء التام على برنامج الأسلحة الكيميائية في سورية تتوقف على قدرة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على حسم تلك المسائل المعلقة. والتنفيذ الكامل للقرار ٢١١٨ (٢٠١٣) أمر بالغ الأهمية لا لإيجاد نهاية طال انتظارها للنزاع الدائر في سورية فحسب، بل ولتحقيق الاستقرار في المنطقة في الأجل الطويل.

وفي هذا الصدد، أرحب بالأنباء التي نقلها إلي المدير العام المعني بتجديد الاتفاق الثلاثي المبرم بين حكومة الجمهورية العربية السورية، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وسيتيح هذا لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية مواصلة أنشطتها في الجمهورية العربية

السورية باستخدام نفس الإجراءات اللوجستية والدعم كما كان عليه الحال سابقا.

وكما أحيط المجلس علما من قبل، أصدرت الأمانة التقنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في ٦ تموز/يوليه مذكرة معنونة ”تقرير مؤقت لبعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، في سورية بشأن حادثة الاستخدام المزعوم لمواد كيميائية سامة كأسلحة في دوما، بالجمهورية العربية السورية، في ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٨“، والذي عمم بعد ذلك على مجلس الأمن بواسطة الأمين العام. وفي ٧ آب/أغسطس، تلقت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية مذكرة شفوية من الجمهورية العربية السورية تضمنت تعليقات على التقرير المؤقت. وتواصل بعثة التقصّي جمع وتحليل المعلومات في ما يتعلق بادّعاء استخدام مواد كيميائية سامة كسلاح في دوما، وستقدم تقريرا ختاميا عن استنتاجاتها في الوقت المناسب. وأكرر دعمي الكامل لنزاهة ومهنية أعمال منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وبعثة تقصي الحقائق التابعة لها، ونتطلع إلى التقرير الختامي عن هذا الحادث.

وطلبت بعثة تقصي الحقائق أيضا الوثائق المتعلقة بالحوادث الأربع المبلغ عنها وهي قيد التحقيق حاليا من قبل السلطة الوطنية للجمهورية العربية السورية: حادثتان في خربة المصاصنة وقعتا في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧ و ٤ آب/أغسطس ٢٠١٧، وحادثة في السالمية وقعت في ٩ آب/أغسطس ٢٠١٧، وأخرى في صوران وقعت في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، وقُدمت للبعثة تلك الوثائق. وتعكف بعثة التقصّي حاليا على ترجمة وتحليل المعلومات التي تتضمنها تلك الوثائق.

وفي الدورة الاستثنائية الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية المعقودة في حزيران/يونيه الماضي، قرر المؤتمر، في جملة أمور، أن أمانة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ”ستتخذ ترتيبات لكي تحدد هوية من قاموا باستخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية، في الحالات التي يَثْبُت أو ثبت فيها لبعثة التقصّي في سورية أن أسلحة كيميائية قد استُخدمت أو يرجّح أنها استُخدمت، والحالات التي لم تُصدِر آلية التحقيق المشتركة بين المنظمة والأمم المتحدة تقريرا عنها“.

وفي ٢٧ تموز/يوليه، قدم المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تقريرا إلى الدول الأطراف وإلى الأمين العام بشأن التنفيذ الأولي للقرار. وأحاط الأمين العام علما بالقرار الذي اعتمد في مؤتمر الدول الأطراف في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في حزيران/يونيه، ويتطلع إلى التقرير المرحلي المقبل للمدير العام الذي سيصدر إلى المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في دورته التاسعة والثمانين، في الشهر المقبل.

إن عدم وجود آلية إسناد المسؤولية إلى الجهات التي استخدمت الأسلحة الكيميائية كان مدعاة للقلق الشديد وخطوة مفقودة على الطريق نحو المساءلة. وقد شجع إغلاق آلية التحقيق المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، التي كلفت بالتعرف على مرتكبي هذه الأفعال، أولئك الذين يسعون إلى القيام بمزيد من الاعتداءات. ويجب تحديد ومساءلة كل من يستخدم الأسلحة الكيميائية.

إن مجلس الأمن يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، وذلك عرضة للتهديد جراء استخدام أسلحة الدمار الشامل. ولذلك فإن اتخاذ منظمة حظر الأسلحة الكيميائية للقرار في حزيران/يونيه، لا يقلل من الحاجة إلى الوحدة في مجلس الأمن. ولقد أعرب الأمين العام مرارا عن استعداده لمساعدة المجلس، وأكرر مناشدته لأعضاء المجلس من أجل العمل معا بغية التوصل إلى نهج مشترك للتصدي لهذه المسألة، التي أصبحت إحدى أهم التحديات التي تواجه صون السلام والأمن الدوليين. وعلى غرار الأمين العام، يقف مكتب شؤون نزع السلاح على أهبة الاستعداد للمساعدة.

وأود أن أشير إلى الملاحظات التي أبداها الأمين العام في هذه القاعة في ١٤ نيسان/أبريل، حين قال: ”إن أي استخدام

للأسلحة الكيميائية أمر بغيض، والمعاناة التي يسببها مروعة” (S/PV.8233 صفحة ٢). وفي هذا الصدد، أشدد على أن استخدام أي مادة كيميائية سمية، مثل الكلور، كسلاح من جانب أي طرف، وتحت أي ظرف من الظروف أمر غير مقبول على الإطلاق.

وفي الأسبوع الماضي، أعرب الأمين العام عن قلقه العميق إزاء تزايد مخاطر حدوث كارثة إنسانية في حالة القيام بعملية عسكرية واسعة النطاق في محافظة إدلب. وقبل الختام، أود أن أكرر التأكيد على أن من الأهمية بمكان التقيد بالمبادئ الإنسانية، واحترام جميع معايير نزع السلاح وعدم الانتشار الدولية ذات الصلة – وأهمها اتفاقية الأسلحة الكيميائية – احتراما كاملا، وأن تعمل جميع الأطراف معا لتجنب المزيد من التصعيد في الجمهورية العربية السورية، بما في ذلك داخل إدلب وما حولها.

الرئيس: أشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثلة السامية إيزومي ناكاميتسو على إحاطتها الإعلامية وأشكركم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة. إن الشفافية والانفتاح في غاية الأهمية وهما أمر ضروري للمناقشات الموضوعية المصحوبة بتقييمات رصينة للتطورات الدقيقة الأخيرة أو الجارية. ومن المؤكد أننا بحاجة إلى نهج شامل من هذا القبيل، ولا سيما في التحقيقات في الحوادث المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. إن تقارير بعثة تقصي الحقائق في الجمهورية العربية السورية لا توفر لنا حتى الآن الوضوح والموضوعية اللازمين، مما يولد المزيد من عدم الاتفاق بين أعضاء المجلس.

ولا يزال موقف كازاخستان من هذه المسألة ثابتا ومتسقا. فنحن لا نتهاون إزاء استخدام أي نوع من أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة الكيميائية. ونؤيد تحديد جميع المسؤولين عن الجرائم الكيميائية فورا، ومقاضاتهم. غير أنه يجب إثبات مشاركة أي طرف بأدلة وافية وشاملة ودامغة.

لقد كانت مسائل الإسناد والمقاضاة تمثل حجر عثرة لعمل المجلس منذ فترة طويلة. ولقد منعنا هذا الطريق المسدود من التوصل إلى حلول فعالة. ويجب علينا نحن أعضاء المجلس أن نسمو فوق مصالحنا الجغرافية السياسية. ويجب علينا جميعا أن نفكر بجدية بشأن المزيد من الإجراءات المشتركة والمتكاملة، بدلا من استقطاب المداولات بآرائنا وتحيزاتنا، .

ويجب أن نتذكر أن التسوية السياسية للأزمة السورية، ومكافحة تهديد الأسلحة الكيميائية في سورية مترابطان ترابطا وثيقا. ويجب ألا نسمح للحوادث الكيميائية، التي تنفذ عمدا لأغراض تدميرية، بأن تقوض إنجازاتنا التي حققناها في البعد السياسي، وتقلل من احتمالات السلام الذي طال انتظاره في سورية. وينبغي النظر إلى التهديدات القائمة في هذا السياق.

ونرى في تقرير المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية المعروض علينا اليوم (انظر S/2018/804)، جوانب إيجابية، كما نرى ما يدعو إلى القلق. إننا نتفق مع الأمين العام على أن التدمير الذي طال انتظاره لجميع مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية الـ ٢٧ في سورية هو خطوة هامة نحو التنفيذ الكامل للقرار ٢١١٨ (٢٠١٣). ويشير التقرير أيضا إلى بعض التقدم في الحصول على ردود من الحكومة السورية بشأن مسائل متصلة بإعلانها المتعلق بالأسلحة الكيميائية. ونتطلع إلى مزيد من التعاون من جانب الحكومة السورية مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من أجل إزالة جميع ما تبقى من الغموض. ونحن ننتظر بفارغ الصبر نتائج التحليل الذي أجراه فريق تقييم الإعلانات للردود المقدمة من السلطات السورية.

وفي الوقت نفسه، نشعر بالقلق الشديد إزاء ظروف أخرى. فلا تزال هناك مسائل غير واضحة في المجالات التالية.

ثمة افتقار للوضوح بشأن التحقيقات الجارية في الحوادث الكيميائية، بما في ذلك حادث دوما، الذي ربما قد يتيح لنا أن نرى كيف استخدمت الأسلحة الكيميائية التي أثرت تأثيرا خطيرا على الأشخاص العاديين السوريين، ومن الذي قام باستخدامها.

إن عدم الإفلات من العقاب وغياب التدابير الوقائية لا يتيحان المجال لنا أن نتصدى بفعالية للتهديد المستمر باستخدام الأسلحة الكيميائية في البلد أو الخوف من ألا تستخدم الأسلحة الكيميائية كأداة تكتيكية للحرب وتصفية للعدو فحسب، وهو أمر غير مقبول في عصرنا، لكن أيضًا كأداة للإرهاب تزرع الفوضى بين الناس لتحقيق بعض المكاسب لطرف معين.

يمثل طابع هذه الأعمال تهديدا حقيقيا لجهودنا الجماعية الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار في الجمهورية العربية السورية. وينبغي ألا نسمح بتسييس واستقطاب هذه المسألة الخطيرة، التي يتوقف عليها مصير الكثيرين. كما يجب علينا مكافحة الاستفزازات والهجمات المتعمدة والمخطط لها.

تدعو كازاخستان إلى إجراء مشاورات بناءة ومتأنية، وبذل جهود حثيثة بحثا عن حلول مقبولة للطرفين من أجل مصلحة شعب سورية.

السيد تينيا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): إننا نقدر عقد هذه الجلسة ونشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح على المعلومات القيمة التي قدمتها.

تدين بيرو استخدام الأسلحة الكيميائية. ونعتقد أن هذه الممارسة تشكل في حد ذاتها تهديدا للسلم والأمن الدوليين، وجريمة بشعة وانتهاكا صارخا لنظام عدم الانتشار والقانون الدولي الإنساني. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، نلاحظ ببالغ القلق تكرار الادعاءات باستخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، ونتابع عن كثب نتائج التحقيقات التي تضطلع بها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونرى أنه من الأهمية بمكان أن تتمكن هذه التحقيقات من تحديد مرتكبي تلك الجرائم الخطيرة، بغية ضمان المساءلة وإتاحة سبل اللجوء إلى العدالة، فضلا عن فعالية النظام الدولي القائم على القواعد.

في هذا الصدد، نود أن نؤكد مجددا ثقتنا الكاملة في العمل المهني الذي تقوم به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في سورية، واعترافنا بتفاني موظفيها في ظل ظروف صعبة خاصة. نلاحظ إحراز بعض التقدم، مثل استكمال عملية تدمير مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية الـ ٢٧ التي تعترف بها الحكومة السورية.

بيد أننا نأسف لأن هذه التطورات تطغى باستمرار على إغفالات وأخطاء منهجية في الإعلان السوري، بعد مرور خمس سنوات على الانضمام إلى اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. نأمل أن تمكّن الوثائق المقدمة من الحكومة السورية في الآونة الأخيرة، التي هي حاليا قيد التقييم من جانب منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، من إزالة أوجه التضارب القائمة في نهاية المطاف.

في الختام، نؤكد من جديد أن بيرو ستواصل الاسترشاد بإجراء تقييم شامل للحالة وبالتزامنا المستمر بالقانون الدولي وحماية المدنيين في هذا الشأن.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أتقدم بالشكر لوكيلة الأمين العام على إحاطته الإعلامية الواضحة والنيّرة.

ليس سرا أن هذه الجلسة تنعقد في ظل خلفية مقلقة للغاية، وفي ضوء ذلك سأدلي بثلاث مجموعات من الملاحظات بشأن خطر الهجوم الواسع النطاق في إدلب، الذي يحتمل أن

ينطوي على استخدام الأسلحة الكيميائية؛ الحالة الراهنة للملف الكيميائي السوري. وأخيرا، الحاجة الملحة إلى حل سياسي والأولوية التي يجب أن تعطى لحماية المدنيين.

فلنبدأ بالوقائع. أصبحت سورية مرة أخرى على شفا الهاوية. وأود أن أطلب من جميع الحاضرين هنا النظر بعناية في ما سيعنيه أي هجوم كبير على إدلب. هناك حوالي ٣ ملايين نسمة في المدينة، وأكثر من نصفهم من المشردين داخليا. وسيكون لهذا الهجوم، في السياق التي وصفته للتو، عواقب أمنية وإنسانية وتشريدية كارثية يمكن أن تفتح فصلا جديدا في المأساة السورية طويلة الأمد. وسيخلّف هذا الهجوم بالفعل مأساة إنسانية حتمية، مع هجمات مميتة على المدنيين، وغارات جوية عشوائية واستخدام للأسلحة المحظورة، ولا سيما الأسلحة الكيميائية، من جانب النظام، وفي الوقت نفسه لن يكون أمام المدنيين أي ملاذ يلجؤون إليه. كما سيُحدث هذا الهجوم أزمة نزوح كبيرة باتجاه شمال لسورية، وتركيا، وربما أوروبا وخارجها. وأخيرا، من شأن هذا الهجوم الكبير أن يشكل خطرا جسيما على الأمن الإقليمي، لا سيما من خلال نشر المقاتلين الجهاديين الموجودين أيضا في المنطقة.

وفي ضوء التهديد الذي تشكله هذه الكارثة، فنحن مُتَأَهّبون بالكامل وعازمو العقد تماما. لا بد أن تكون أولوية جهودنا الجماعية هي احترام وقف إطلاق النار في المنطقة، وأدعو اليوم، بالنيابة عن فرنسا، روسيا وإيران إلى استخدام نفوذهما على النظام السوري لتحقيق ذلك. إن لدى مؤيدي دمشق الوسائل لمنع هذه الأزمة، لأن النظام لا يمكنه التصرف لوحده.

كما نظل متيقظين للغاية في ضوء خطر استخدام الأسلحة الكيميائية. كما قلنا في مناسبات عدة، لا سيما إلى جانب المملكة المتحدة والولايات المتحدة، لن يمرّ بدون عقاب أي استخدام جديد ومتحقق منه لهذه الأسلحة من جانب نظام بشار الأسد. وقد أعرب زعماؤنا السياسيون عن آرائهم فيما يتعلق بهذه النقطة بشكل لا لبس فيه.

وكما قلت، هناك حاليا تهديد شديد وبالغ الخطورة لحدوث هذا النشاط. ليس سرا أن النظام السوري لم يتوقف عن استخدام الأسلحة الكيميائية منذ عام ٢٠١٣، في انتهاك لالتزاماته الدولية وأهم مبادئ القانون وقيمه وقواعده. لقد واصل النظام استراتيجيته المتمثلة في سحق أي معارضة باللجوء إلى أكثر الأسلحة ترويعا، بينما يشن حملة خبيثة للتضليل يروجها لها حلفاؤه.

ودفع ثمن ذلك المئات من المدنيين في دوما، في نيسان/أبريل، وكذلك في خان شيخون، قبل سنة، في نيسان/أبريل ٢٠١٧. أود أن أذكر الذين يحاولون مرة أخرى أنكار أو تلطيف حقيقة الوقائع أو السعي للتسبب في الإرباك، أنه تم تحديد نظام بشار الأسد رسميا، وفي العديد من المناسبات، بوصفه قادرا على استخدام الكلور والسارين والغاز ضد المدنيين - وهي قدرة تم استخدامها.

ولا يخطئن أحد - فبرنامج الأسلحة الكيميائية السوري لم يجرِ تفكيكه. يشكل استمرار استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية دليلا دامغا على وجود مخزونات من السارين والكلور. لقد أحطنا علما بتقارير منظمة حظر الأسلحة الكيميائية التي تشير إلى تدمير جميع المرافق المعلنة وإرسال المعلومات من جانب النظام السوري. ومع ذلك، أود أن أذكر المجلس بأن النظام لم يتعاون تعاونا مخلصا مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وحتى الآن، لا يزال من المستحيل التأكيد ما إذا كان النظام قد أعلن عن جميع مخزوناته وقدراته في ٢٠١٣.

لذلك، وفي هذا السياق المَوَضِّح، ندعو حلفاء سورية إلى تحمل المسؤولية الكاملة عن منع المزيد من التصعيد، وحظر استخدام الأسلحة الكيميائية. ولا بد لاجتماع مجموعة بلدان أستانا الذي سيعقد غدا أن يحقق التزامات واضحة من جانبها

بالحفاظ على وقف إطلاق النار الذي تضمنه؛ وتجنب التصعيد العسكري، الذي سيكون كارثيا من الناحية الإنسانية؛ وحماية المدنيين في منطقة، وأذكّر، بأنها من المفترض أن تكون منطقة تخفيف توتر.

وهذا الإجراء حتمي من أجل سورية والمجتمع الدولي. تشكل عودة ظهور أسلحة الإرهاب تهديدا خطيرا للأمن في كل بلد من بلداننا، ولنظام عدم الانتشار برمته. ولذلك تقع على عاتقنا مسؤولية أخلاقية وقانونية وسياسية لمنع وردع استخدام هذه الأسلحة. يجب أن يعلم مرتكبو الفظائع الكيميائية في سورية وفي الأماكن الأخرى بأنه ليس بوسعهم ارتكاب الأفعال مع الإفلات من العقاب، وأنهم سيخضعون للمساءلة.

وهذا هو الهدف من الشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية والآلية الجاري إنشاؤها في لاهاي لتحديد المسؤولين عن ذلك الاستخدام. وهو أيضا أحد أسباب دعمنا للآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق بشأن الأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة بموجب القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١، والتي يجب أن تكون قادرة على إنجاز عملها. فلا يمكن أن يكون هناك سلام دائم دون عدالة.

في الختام، أشدد مرة أخرى على الخطورة الشديدة للحالة الراهنة وعلى المسؤولية التي نتحملها جميعا عن العمل وعلى أهمية التعبئة الكاملة للمجلس، وبشكل أعم، للمجتمع الدولي تحقيقا لهذه الغاية. إن الاستعدادات العسكرية الجارية في إدلب والتواجد الكثيف للمقاتلين الإرهابيين ولعدة ملايين من المدنيين، بينهم الكثير من المشردين، داخل ذلك الجيب يهيئان ظروفا يمكن أن تؤدي إلى كارثة إنسانية وأمنية، يجب علينا منع حدوثها ويمكننا القيام بذلك إذا وحدنا جهودنا. ومن شأن تحقق سيناريو كهذا أن يقوض بشكل خطير جميع الجهود الجارية من أجل التوصل إلى حل سياسي، تحت رعاية فريق الوساطة التابع للأمم المتحدة وبدعم من المجلس، وسيمثل انتكاسة كبيرة.

ويجب أن تُعطى الأولوية لاحترام وقف إطلاق النار ولحماية المدنيين والسماح بإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية على نحو كامل وآمن ومن دون عوائق. ولذلك، تدعو فرنسا الجهات الضامنة لعملية أستانا إلى الحفاظ على التهدئة وتجنب تصعيد العنف، وعلى أن يكون شاغلها الرئيسي هو حماية السكان المدنيين. إننا أمام مفترق طرق. ويمكن إما أن ننزلق إلى الفوضى مرة أخرى أو أن نلتف حول جهود الوساطة التي تبذلها الأمم المتحدة بقيادة ستافان دي ميستورا، والتي تتيح لنا مخرجا من خلال تشجيع إنشاء لجنة دستورية في الأسابيع المقبلة – وهو ما يمثل حجر الزاوية للتوصل إلى حل سياسي دائم، الذي يشكل أمرا في المتناول، إذا تمكنا من حشد جهودنا. ولذلك، يتعين علينا ألا نسمح بحدوث تصعيد عنيف للنزاع.

وستتاح لنا فرصة لتوحيد صفوفنا خلال الدورة المقبلة للجمعية العامة. وباسم فرنسا، أدعو الجميع اليوم إلى أن يهبوا موحدين وأن يكونوا على مستوى الحدث. إن ذلك يخدم مصالحنا ومصلحة الشعب السوري بأفضل وجه.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، على إحاطتها الإعلامية. ونعرب عن امتناننا للأمانة الفنية وفريق تقييم الإعلانات وبعثة تقصي الحقائق في الجمهورية العربية السورية التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (منظمة) على عملهم المهني والتزامهم بخدمة هدفنا المشترك المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة الكيميائية. وأود أن أؤكد مجددا أن بولندا تحيط علما بأن الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية قد تحققت من تدمير جميع مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية المعلن عنها. وفي الوقت نفسه، نأمل أن تستمر الاتصالات بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وسورية حتى

يتسنى استيضاح جميع الثغرات والتناقضات وأوجه التضارب القائمة في ما يتعلق بالإعلان الأولي السوري. كما نشكر بعثة تقصي الحقائق على تقريرها المؤقت عن الأنشطة ذات الصلة بالحادثة التي وقعت في دوما. ونتطلع إلى صدور التقرير النهائي للبعثة.

شرعنا اليوم في مناقشة التقرير التاسع والخمسين لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، الأمر الذي يعني أن خمس سنوات تقريبا قد مرت على عدم تمكن مجلس الأمن والمجتمع الدولي من التخفيف من حدة التهديد الذي تشكله الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية. غير أن ذلك لا يعني أن هذه الهيئة غير قادرة على القيام بذلك. فقد برهن إنشاء آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة على أن المجلس يمكنه أن يعمل بفعالية عندما يتوحد حول الهدف المشترك المتمثل في مكافحة أسلحة الدمار الشامل.

وستواصل بولندا إدانة استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان، بما في ذلك في سورية، ولدينا قناعة راسخة بأن المسؤولين عن الهجمات الكيميائية يجب أن يخضعوا للمساءلة. ومن المهم للغاية الحفاظ على سلامة اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ولذلك، نتطلع إلى اتخاذ منظمة حظر الأسلحة الكيميائية للترتيبات اللازمة لتحديد هوية مستخدمي الأسلحة الكيميائية في سورية، وفقا لقرار الدورة الاستثنائية الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو على إحاطتها الإعلامية.

إن فحوى المناقشات في مجلس الأمن بشأن موضوع نزع الأسلحة الكيميائية السورية لا تتماشى مع الحالة الراهنة الفعلية، بل إنها ناشئة عن المواقف المستمرة المعادية لدمشق التي تتبناها الدول الغربية الأعضاء في المجلس. فقد جرى تدمير الإمكانات الكيميائية العسكرية السورية منذ فترة تحت إشراف منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. كما أكدت المنظمة التي تتخذ من لاهاي مقرا لها تدمير آخر مرافق الإنتاج المعلنة، وفقا لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. ونتفق مع الأمين العام على أن ذلك كان خطوة هامة نحو تنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣).

وتُعزى الثغرات والتناقضات في الإعلان السوري إلى أنه قُدم تحت ضغط القيود الزمنية وفي خضم نزاع مسلح مُستعر. وجرى في وقت لاحق تقديم إيضاحات في امتثال تام لقواعد اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ولم يعد بالإمكان توضيح بعض المسائل، نظرا لمرور سنوات على الوقائع المرتبطة بها، ويجب إغلاق ملف هذه المسائل. وفي ما يتعلق بالمسائل الأخرى، فقد قدمت الحكومة السورية، وبحسن نية، المعلومات المتاحة إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وهذا التفاعل هو السبيل الوحيد لاستجلاء جوانب سوء الفهم المتبقية. ولا أساس للادعاءات بأن دمشق احتفظت، حسبما يُزعم، بعناصر من مخزونات المواد السامة. وهذه الادعاءات هي دعاية بحتة. ويكفي أن نشير إلى أن خبراء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية فتشوا مركز البحوث في برزة تفتيشا دقيقا في مناسبتين ولم يجد أي أثر لمواد سامة. وفي نيسان/أبريل، دُمر هذا المرفق في هجمات صاروخية شنتها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة فرنسا بدعوى ما يُزعم عن أنه كان يُستخدم في إنتاج وتكديس الأسلحة الكيميائية، ولكن لم تنبعث أي أبخرة كيميائية أثناء الهجوم. وهذا يدل بوضوح على خداع دولي على نطاق كبير من جانب المشتركين في العدوان، يشبه المغامرة المخجلة المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل العراقية. وبالمناسبة، ولسبب ما، فإن مسؤولي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية يخجلون من الإشارة إلى أن المركز قد دُمر جراء قصف.

تتمثل سمة مميزة للنزاع في سورية في الاستفزازات من جانب مقاتلي الكيانات المسلحة غير المشروعة من خلال استخدامهم

للمواد الكيميائية السامة. وعلى مدى خمس سنوات، استخدمت عناصر دولية نفس المكائد البدائية لتشويه سمعة السلطات في دمشق ولتبرير أعمال العدوان اللاحقة على سورية. ويقدم ذوو الخوذ البيض، الذين يفترض أنهم منقذون والذين يعيشون على الأموال الغربية، المساعدة في تدبير أحداث لإثارة رد مناسب. بل إنهم يستخدمون الأطفال في تدبير أحداث كهذه. وفي أعقاب الحادثة التي وقعت في دوما، تم الكشف عن هذا المخطط عندما تمكنا من تعقب المشاركين في تصوير الأحداث والذين قاموا برواية كل شيء في لاهاي.

وفي الوقت الحاضر، يجري إطلاق موجة جديدة من التهديدات الخطيرة ضد سورية. وجرى تصوير النية المزعومة للحكومة السورية في استخدام الأسلحة الكيميائية في إدلب على أنها حقيقة. ويتبادر إلى الذهن هنا رواية أغاثا كريستي ”إعلان عن جريمة“، التي تدور حول نشر إعلان في إحدى الصحف عن جريمة من المزمع ارتكابها، بما ذلك توقيتها ومكانها. ولم تخب آمال أولئك الذين دفعهم الفضول إلى زيارة العنوان المنشور في الصحيفة. ولا يهتم الأنبياء المعاصرون بتفسير الأسباب التي تجعل دمشق تقوم بإطلاق الغازات على سكانها المدنيين في خضم بيئة جرى بالفعل فيها قصف سورية مرتين، فيما تحاك أعمال عدوانية جديدة ضدها.

فهل يعتقد الآخرون حقا أن دمشق دعتهم إلى القيام بذلك؟ وهل يعتقدون حقا أن العالم كله يصدق هذه الحكايات بسهولة ودون أي تفكير؟ ليس لدى دمشق أسلحة كيميائية ولا توجد لديها خطط لاستخدامها. ونحن نعتبر هذه التحذيرات دعوات للإرهابيين لشن هجوم كيميائي جديد ومن ثم اتهام السلطات السورية بالقيام به. لا تحتاج السلطات السورية إلى القيام بذلك، ولكن ذلك أمر مهم بالنسبة للإرهابيين، لأنها طريقة مضمونة للتسبب في شن عمل عدواني ضد دمشق.

إننا نعلم يقينا بأن مواد كيميائية سامة ومعدات الغرض منها الاستفزاز قد أُحضرت عبر طرق معقدة إلى أراض لا تسيطر عليها السلطات السورية، وقد قدمنا المعلومات ذات الصلة إلى منظمة حظر ميثاقالأسلحة الكيميائية؛ وبأن عناصر من الأجهزة الخاصة الغربية دربت ورافقت المسلحين؛ وبأن أصحاب الخوذات البيضاء وحلفاءهم موجودون بالفعل في إدلب؛ وبأنه تم اختطاف العشرات من الأطفال في المحافظة. وفي الوقت نفسه، يتزايد بوضوح الوجود العسكري للبلدان الغربية الرئيسية بالقرب من سورية، ويدلي مسؤولو هذه البلدان بتصريحات عدائية. وقد تحدثنا عن ذلك في جلسة مجلس الأمن التي عقدت في ٢٨ آب/أغسطس (انظر S/PV.8332).

وفي هذا الصدد، لدينا اقتراح محدد لزملائنا الأمريكيين، ألا وهو، أنهم يجب أن يقدموا قائمة الأهداف التي تفيد الأنباء بأن البنتاغون حددها للهجمات المحتمل أن تشنها البلدان الثلاثة. وإذا كانت الولايات المتحدة تعتقد أن هذه الأهداف ذات صلة بتخزين الأسلحة الكيميائية واستخدامها، فيجب عليها إذاً أن تثبت احترامها لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وأن تبلغ منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بحيث يمكنها إجراء عمليات تفتيش عن المواد الكيميائية عملا باتفاقية الأسلحة الكيميائية. وبما أن الولايات المتحدة تؤمن بلا تحفظ بسلطة وحيادية بعثة تقصي الحقائق التابعة للمنظمة، فيتعين أن تبدد خبرة هذه الأخيرة أي شكوك.

أود أن أقول بضع كلمات عن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. إننا نتوقع أن يتمكن المدير العام الجديد للمنظمة، السيد أرياس غونثاليث، من إعادة عمل المنظمة إلى مساره الطبيعي. فبعد العديد من التحقيقات عن بعد، تعرضت سلطتها لهزة خطيرة. وزاد من تقويض سلطة المنظمة القرار الذي يقضي بأن تقوم شعبة من الأمانة التقنية بتحديد المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية، وهو القرار الذي ضغطت أقلية من الدول

الأعضاء من أجل اتخاذه. ولم يكن ذلك أمرا مشروعًا لأنه لا يتماشى مع أهداف اتفاقية الأسلحة الكيميائية، ولا تعترف روسيا به. والغرض الوحيد من هذه المبادرة هو الهدف السياسي المحض المتمثل في تقويض سورية وروسيا دوليا دولي. وتم توضيح ذلك في البيان الذي أدلت به رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي أمام البرلمان في ٥ أيلول/سبتمبر بشأن حادثة سالزبري – أمسبري.

فلنتذكر أن الاستمرار في هذا الاستفزاز لن يؤدي إلا إلى تفاقم التوترات مجددا في الشرق الأدنى، والتي زادت بالفعل بسبب السياسة التي تتبعها الدول الغربية، مما أدى إلى شق الصف. إنها ليست مجرد مسألة عدم استقرار، ولكن أيضا نزاعات عسكرية خطيرة تودي بالعديد من الضحايا الأبرياء. ومن غير المحتمل أن يستفيد حلفاء الغرب الإقليميون من ذلك.

لقد مررنا بمرحلة أدت فيها الألاعيب الجيوسياسية المشكوك فيها إلى انتشار الإرهاب. واليوم، نتيجة لمشاريع مماثلة، نشهد طفرة في الإرهاب الكيميائي. ومن الجدير بالملاحظة أن تلك البلدان لا تقوم بدور بارز في إيجاد تسوية سياسية في سورية، رغم أنها مسألة تتكلم عنها بكل حماسة. ونوصي بشدة بأن توقف هذه البلدان الأعمال العدائية وتنضم إلى جهود السلام.

السيدة غوادي (إثيوبيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): نشكر الممثلة السامية إيزومي ناكاميتسو على إحاطتها الإعلامية. ونرحب بتأكيد المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على أن أمانة المنظمة قد تحققت من تدمير جميع مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية الـ ٢٧ التي أعلنتها الحكومة السورية. وكما يذكر الأمين العام في رسالته،

”إن الإنجاز الذي طال انتظاره لهذه المسألة يشكل خطوة هامة نحو التنفيذ التام للقرار ٢١١٨ (٢٠١٣)“ (S/2018/804، صفحة ١).

وندرك أن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تواصل مساعيها لتوضيح جميع المسائل المعلقة فيما يخص الإعلان الأولي للحكومة السورية. ونلاحظ أيضا أن المنظمة لا تزال تحلل رد الحكومة السورية فيما يتعلق بالمسائل المعلقة. وبينما ننتظر التقرير، نعيد التأكيد على أنه ينبغي حل جميع المسائل المتبقية من خلال تواصل مستمر ومثمر بشكل أكبر بين الحكومة السورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وبعد صدور التقرير المرحلي لبعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية عن الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية في دوما، نحيط علما بمواصلة البعثة جمع وتحليل المعلومات المتعلقة بتلك الحادثة. ونؤكد على أنه ينبغي لجميع الأطراف التعاون مع بعثة تقصي الحقائق في تحقيقاتها. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى صدور التقرير النهائي للبعثة. وبالإضافة إلى ذلك، نلاحظ أن البعثة تقوم حاليا بترجمة وتحليل الوثائق التي طلبتها وتسلمتها من الحكومة السورية فيما يتعلق بأربع حوادث.

إن مواقفنا تجاه استخدام الأسلحة الكيميائية، معروفة بشكل جيد. فنحن ندين بشدة أي استخدام للأسلحة الكيميائية من جانب أي جهة، سواء كانت دولة أو جهة من غير الدول، تحت أي ظرف من الظروف. ولا يمكن أن يكون هناك أي مبرر لاستخدام المواد الكيميائية كأسلحة. ويشكل استخدامها تهديدا للسلم والأمن الدوليين ويعرض نظام عدم الانتشار العالمي للخطر. ويجب تحديد أولئك الذين يستخدمون الأسلحة الكيميائية، بناء على أدلة قوية ومحاسبتهم. ولا نزال نعتقد أن وحدة مجلس الأمن حيوية في هذا الصدد. ونعتقد أن العمل معا، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، يشكل السبيل الأفضل والأكثر استدامة للثني عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية وأماكن أخرى ووقف هذا الاستخدام.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): في البداية، أشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، وفريقها على إحاطتها الإعلامية الموضوعية.

إن غينيا الاستوائية ترحب بالتدمير النهائي لمرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية الـ ٢٧ التي أعلنتها حكومة الجمهورية العربية السورية. وقد طُلب التحقق من هذه المعلومات في الجلسات السابقة، وينبغي بالفعل أن نشعر بالسرور لأن الأمانة التقنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية اتخذت جميع الترتيبات اللازمة للتحقق من تلك المعلومات. وهذه خطوة هامة إلى الأمام ينبغي أن تشجع الأطراف على اتخاذ خطوات ملموسة نحو تنفيذ الأحكام ذات الصلة من القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، وأعضاء مجلس الأمن على العودة إلى الإجماع في معالجة هذه القضية الهامة والحساسة.

وفيما يتعلق بأمن موظفي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، نعتقد أن الوصول إلى أماكن التحقيق يتطلب ضمان أمن البعثة بشكل دائم، وفقا لأحكام مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، المعقود في ٢٦ و ٢٧ حزيران/يونيه. وفي هذا الصدد، نشجع أمانة المنظمة على تنفيذ التدابير الجديدة الرامية إلى التخفيف من المخاطر الأمنية العالية التي اقترحتها إدارة شؤون السلامة والأمن في الأمم المتحدة.

إن الجهود، وفي المقام الأول، مساهمات البلدان والمنظمات الدولية في الصندوق الاستئماني للبعثات السورية، الذي تبلغ موارده حاليا ١٧,١ مليون يورو، تستحق الثناء. ويتعين استخدام تلك الموارد بلا شك لدعم أنشطة المنظمة في سورية.

وفي مواجهة السياق الحالي للتهديد الإرهابي في شمال غرب سورية والهجمات التي شنتها الحكومة السورية وأحرزت تقدما في استعادة الأراضي، يجب على الأطراف مواصلة النظر في أهمية التقيد بالمعاهدات الدولية، ولا سيما اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وتجدر الإشارة أيضاً إلى ضرورة أن تعطي سلطات الجمهورية العربية السورية الأولوية للتعاون مع بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية، حتى يتسنى التحقيق في جميع حالات استخدام الأسلحة الكيميائية دون استثناء، وتحديد المسؤولين عنها.

إن الموقف المبدئي لغينيا الاستوائية بشأن الأسلحة الكيميائية لم يتغير. وقد ظل على الدوام واضحا ومتسقا. فنحن نعارض بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي بلد أو منظمة أو مجموعة دول أو شخص تحت أي ظرف من الظروف. إن استخدام الأسلحة الكيميائية عمل غير مبرر ولا يمكن قبوله في أي مكان، وفي أي وقت.

وإن مجلس الأمن ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية هما القناتان الرئيسيتان للتصدي لمشكلة الأسلحة الكيميائية السورية. ونحن نشيد بالدور الهام الذي يضطلعان به، ونأمل في أن يعتمد أصحاب المصلحة نهجا بناء من أجل التوصل إلى حل عن طريق حوار مباشر ومن دون عوائق، يمكن أن يحول دون أي استخدام للأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية في المستقبل من قبل أي طرف ويضع حدا نهائيا له. ومن الضروري، في ذلك السياق، إنشاء آلية لتحديد المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية وتقديم اتهامات رسمية لهم ومحاكمتهم. وذلك يتطلب وحدة مجلس الأمن.

وفي الختام، أكرر أن حكومة غينيا الاستوائية ترى أن من المفهوم الآن أن العملية السياسية هي الحل الوحيد القابل للتطبيق لمشكلة الجمهورية العربية السورية. ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل التعاون مع الأطراف المعنية من أجل التوصل إلى حل سياسي يحترم سيادة واستقلال ووحدة شعب الجمهورية العربية السورية وسلامة أراضيه الإقليمية.

السيد إنتشاوستي خوردان (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): نرحب بالإحاطة الإعلامية التي

قدمتها الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو.

ويؤكد وفد بلدي مجددا أهمية التحقق الذي أجرته الأمانة التقنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية فيما يتعلق بتدمير المرفقين الأخيرين المرتبطين بإنتاج الأسلحة الكيميائية اللذين أعلنت عنهما الجمهورية العربية السورية. إننا نوافق على أن التدمير الكامل والقابل للتحقق لجميع تلك المرافق يشكل خطوة رئيسية في تنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣). وننتظر، في أعقاب الرد الذي قدمته حكومة الجمهورية العربية السورية إلى المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية المؤرخ ١٠ نيسان/أبريل، تحليل واستنتاج فريق تقييم الإعلانات التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن تلك المعلومات الإضافية. ونشدد أيضا على أهمية أن يواصل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع دعم بعثة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتقصي الحقائق في الجمهورية العربية السورية، تمشيا مع الاتفاق الثلاثي.

ونرحب بالتخطيط للزيارات المقبلة التي ستقوم بها أمانة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى المواقع المحددة في التقريرين الثالث والرابع لآلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة (انظر S/2016/738 و S/2016/888). ونشجع الأمانة العامة على مواصلة هذه الزيارات من أجل جمع الأدلة التي تمكن من تحديد الاستخدام المحتمل للأسلحة الكيميائية. وتحقيقا لتلك الغاية، من الضروري أن يشمل أي تحقيق في استخدام أو إمكانية استخدام الأسلحة الكيميائية، ليس فقط على الأراضي السورية ولكن في أي ظرف من الظروف، الزيارات الموقعية كعنصر حاسم، بهدف إجراء تحقيقات حاسمة ويمكن التحقق منها. وفي ذلك الصدد، نعيد تأكيد دعمنا لبعثة المنظمة لتقصي الحقائق، وفقا لولايتها، في أن تواصل عملها المتمثل في التحقيق في والتحقق من جميع ادعاءات الهجمات بالأسلحة الكيميائية بأكثر الطرق موضوعية ومنهجية وتقنية.

وفيما يتعلق بالحادث المتعلق بالاستخدام المزعوم لمواد كيميائية سامة كسلاح في مدينة دوما، نكرر التأكيد على ضرورة أن يتبع التحقيق بروتوكولا معياريا ومستقلا وشفافا، مع الزيارات الميدانية كعنصر أساسي، ونتطلع إلى جمع وتحليل المعلومات التي تجمعها بعثة تقصي الحقائق للتأكد من استخدام الأسلحة الكيميائية وتحديد المسؤولين عنه بالآليات ذات الصلة في إطار ميثاق الأمم المتحدة.

ونحن نعتقد اعتقادا جازما أنه، بغض النظر عن الصلاحيات الممنوحة لأمانة ومدير عام منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الدورة الاستثنائية الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية في حزيران/يونيه، يظل يتعين على المجلس الالتزام بالتوصل إلى توافق في الآراء بشأن إنشاء آلية تحقيق مستقلة ونزيهة وتامة التمثيل لإجراء تحقيق موثوق به وحاسم يمكن من تحديد هوية الجناة ومحاسبتهم أمام المحاكم. ونرحب بالمساعي الحميدة للأمين العام. ونعتقد أنه يجب النظر في جميع الخيارات من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة.

وأخيرا، فإننا نصر على أن السبيل الوحيد لحل هذا النزاع هو من خلال عملية حوار سياسي شامل، بقيادة الشعب السوري ونيابة عن في إطار عملية جنيف والقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، تحت رعاية الأمم المتحدة. وذلك يعني أنه يجب علينا الاستمرار في تقديم الدعم اللازم للجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية من أجل إنشاء لجنة دستورية.

السيد العتيبي (الكويت): بداية أتقدم بجزيل الشكر، سيدتي الرئيسة، للممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو، على إحاطتها الإعلامية القيمة في بداية أعمال هذه الجلسة.

ونجدد ترحيبنا بتدمير آخر مرفقين كيميائيين في سورية ليصبح إجمالي المرافق التي تم تدميرها ٢٧ مرفقا، الأمر الذي يشكل خطوة هامة نحو التنفيذ الكامل للقرار ٢١١٨ (٢٠١٣). ونرحب أيضا بما أشارت إليه السيدة ناكاميتسو في إحاطتها الإعلامية من توقيع للمذكرة الثلاثية التي تتيح لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية استئناف مهامها ومسؤولياتها في سورية.

ورغم هذا التقدم في الملف، لا يزال هناك تفاوت في تفاصيل البرنامج الكيميائي الذي أعلنت عنه الحكومة السورية. ونأمل أن تساهم الردود التي قدمتها الحكومة ردا على استفسارات المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في القضاء على القضاء على أي تفاوت في المعلومات بشأن البرنامج الكيميائي السوري. ونحث السلطات السورية المعنية على التعاون الكامل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

إن مجلس الأمن عاجز عن الاضطلاع بمسؤولياته في الملف الكيميائي السوري، نظرا لافتقاره لآلية تحدد الأطراف المسؤولة عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية خلفا لآلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة. وذلك نتيجة للانقسامات في مواقف أعضاء المجلس حيالها. وأمام هذا الواقع اتجه عدد كبير من الدول الأعضاء، بما فيها دولة الكويت، إلى محفل دولي آخر وهو منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لسد هذا الفراغ.

وقد عقدت دورة استثنائية في لاهاي تقرر فيها أن يكون للمنظمة ولاية تحديد الأطراف المسؤولة عن جريمة استخدام الأسلحة الكيميائية. ونحن إلى أن تقوم المنظمة باتخاذ الترتيبات اللازمة للاضطلاع بهذه المسؤولية. ونعرب هنا عن دعمنا لبعثة تقصي الحقائق في الجمهورية العربية السورية في مهامها ونشيد بأداء البعثة ومهنيتها. ونؤكد على ضرورة التعاون معها وتوفير الحماية اللازمة للعاملين فيها للقيام بمهمتهم في بيئة آمنة. ونتطلع في المستقبل القريب إلى نتائجها النهائية، بما في ذلك التحقيقات المتعلقة بحادثة دوما في نيسان/أبريل الماضي.

وفي هذا الصدد، أجدد موقف دولة الكويت المبدئي والثابت في إدانة أي استخدام للأسلحة الكيميائية في أي مكان وفي أي زمان ومن قبل أي طرف كان، باعتبار أن ذلك يشكل انتهاكا جسيما للقانون الدولي؛ مع التأكيد على وجوب مساءلة المسؤولين عن مثل تلك الاستخدامات سواء كانوا أشخاصا أو كيانات أو جماعات من غير الدول أو حكومات.

إن اجتماعنا اليوم يأتي في وقت في غاية الدقة، فهو يتزامن مع تزايد التقارير والمؤشرات حول تصعيد عسكري وشيك في محافظة إدلب، التي يسكنها ما يقارب ٣ ملايين نسمة، نصفهم من النازحين داخليا. وإن ما يقلقنا إزاء ذلك هو احتمال استخدام الأسلحة الكيميائية مرة أخرى في سورية، وتكرار جريمة خان شيخون ومناطق أخرى، ولكن هذه المرة في إدلب.

لذا نشدد، كما شدد الأمين العام، على أن أي استخدام للأسلحة الكيميائية أمر غير مقبول على الإطلاق.

ولقد عانى الشعب السوري على مدى ثمانية أعوام أبشع صور الانتهاكات الإنسانية، بما فيها استخدام الأسلحة الكيميائية ضده. ولذلك لا بد من أن نعمل بشكل موحد ونتجاوز الخلافات والانقسامات في المواقف لوقف هذه الجرائم ضد الإنسانية، ولحل الوضع في إدلب سلميا وفي سورية بشكل عام، لحقن دماء الشعب السوري الشقيق. ختاما، سيدتي الرئيسة، نتمنى أن يسفر

مؤتمر قمة الجهات الضامنة في أستانا ما يحول دون وقوع كارثة إنسانية في إدلب لحماية المدنيين وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين، التزاما بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والقانون الإنساني الدولي.

السيد إيبو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يود وفد بلدي أن يشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو، وكيلة الأمين العام والممثلة السامي لشؤون نزع السلاح، على إحاطتها الإعلامية الممتازة بشأن مسألة استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية.

سيركز بيان وفد بلدي على النقطتين التاليتين: التقدم المحرز في تدمير الأسلحة الكيميائية السورية، وفقا للقرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، والأنشطة التي تضطلع بها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن ادعاءات استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية.

فيما يتعلق ببرنامج الأسلحة الكيميائية السورية، يرحب وفدي بالتقدم المحرز في تدمير جميع مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية البالغ عددها ٢٧ مرفقا. ونعتقد أن هذا التقدم خطوة هامة نحو التدمير الكامل للترسانات الكيميائية في البلد، ولذا نرحب بجهود التعاون التي تبذلها الحكومة السورية. والدليل الآخر على هذا الاتجاه الإيجابي هو الردود التي قدمتها الحكومة السورية على قائمة غير حصرية من الأسئلة الواردة في رسالة المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، المؤرخة ١٠ نيسان/أبريل. وتتعلق هذه المسائل بالإعلان الأولي عن الوثائق المتعلقة بالحوادث الأربعة التي زُعم فيها استخدام الأسلحة الكيميائية في عام ٢٠١٧ في خربة المصاصنة ومنطقة السلمية وصوران، وتقديمها إلى بعثة تقصي الحقائق في الجمهورية العربية السورية. وتأمل كوت ديفوار أن تمكننا نتائج تحليل هذه الوثائق من أن نسلط الضوء على تلك الحوادث ونحدد، عند الاقتضاء، مرتكبي استخدام هذه الأسلحة الكيميائية لكي تتم مساءلتهم أمام المحاكم الدولية المعنية.

ويرحب بلدي بالسلطات الجديدة المسندة إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وفقا لاستنتاجات الدورة الاستثنائية لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، المعقودة في ٢٦ و ٢٧ حزيران/يونيه، لغرض تحديد مرتكبي استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. وفي هذا الصدد، يؤيد وفد بلدي قرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لاتخاذ التدابير المناسبة لتحديد هوية المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية وإعداد تقرير عن جميع المعلومات ذات الصلة عن مصدر تلك الأسلحة. ونرحب أيضا بنشر التقرير المؤقت لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن ادعاءات استخدام الأسلحة الكيميائية في دوما في ٧ نيسان/أبريل، ونتطلع إلى استنتاجات التقرير النهائي.

وفي الختام، يدعو وفد بلدي أطراف النزاع في سورية إلى التركيز على المفاوضات في إطار الحوار السياسي الشامل، وفقا لعملية جنيف، على النحو المطلوب في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح على إحاطتها الإعلامية وعلى كل ما تقوم به من عمل بشأن هذه المسألة مع فريقها. ومن خلالها، أود أن أشكر موظفي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في لاهاي.

وعلى غرار المتكلمين الآخرين، لا نزال نشعر بقلق عميق إزاء تصاعد الأعمال العسكرية من جانب السلطات السورية وروسيا في شمال غربي سورية. فهذه الأعمال تعرض للخطر ملايين المدنيين، وسيناقش مجلس الأمن هذه المسألة غدا. ولكن في ذلك السياق، نحن هنا اليوم لأننا نشعر ببالغ القلق إزاء احتمال استمرار الاستخدام غير المشروع للأسلحة الكيميائية في أي هجوم ينفذه النظام السوري في إدلب. وكما فعل المتكلمون الآخرون، فإننا نؤكد مجددا أن استخدام الأسلحة الكيميائية انتهاك لاتفاقية الأسلحة الكيميائية ويشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

وقد استمعت باهتمام شديد لما قالته الممثلة السامية بشأن الاستعراض الذي أجرته منظمة حظر الأسلحة الكيميائية السورية للإفصاح عن الأسلحة الكيميائية السورية. وأعتقد أنها كانت محقة عندما قالت إن بعض الخطوات الهامة قد تحققت في تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وأنه ما زالت هناك بعض المسائل المعلقة الهامة جدا. وحتى آذار/مارس، أكدت بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية ١٣ حالة استخدام محتمل للأسلحة الكيميائية في سورية منذ إنشائها في عام ٢٠١٤. ومن حيث الادعاءات، سجلت بعثة تقصي الحقائق ما لايقل عن ٣٩٠ ادعاء. وبعد أكثر من أربع سنوات من عمل فريق تقييم الإعلانات، ما زالت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية غير قادرة على التحقق من دقة الإعلان السوري. فقد سمعنا مرارا وتكرارا أن هناك ''ثغرات وتناقضات وتباينات'' في رواية سورية بشأن إعلانها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وهذه نقاط موضوعية.

ولا أعتقد أن المجلس يدرك حقا سبب الصعوبة البالغة لحل هذه المسألة. ولو كانت دولة عضو في الأمم المتحدة تتصرف بحسن نية بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية، لكان من الممكن حل هذه المسائل، ولكننا ما زلنا نواجهها في هذه القاعة، جلسة تلو جلسة. وأود أيضا أن أشير إلى أن التقرير الأخير (انظر S/2018/745) لاحظ أن عدد المسائل المدرجة في القائمة قد ازداد بدلا من أن ينخفض، وأود أن أعرف سبب ذلك. وآمل أن يتمكن الممثل السوري من أن يقدم لنا تفسيرا لذلك هذا اليوم.

وفيما يتعلق باحتمال استخدام الأسلحة الكيميائية في إدلب، ومراعاة لما قاله الممثل الروسي، فإنني أقول إن أغاثا كريستي كان كاتبا روائيا. والحقيقة هي أن السلطات السورية تبين أنها قد استخدمت الأسلحة الكيميائية ضد شعبها. إن ما نسمعه من السفير الروسي هو قلب للحقائق، قلب للشواغل إزاء حماية المدنيين التي أذن بها المجلس، وقلب لكل ما يعنيه النظام الدولي لتعددية الأطراف القائم على القواعد، وعلى نحو أساسي، قلب لما يُفترض أن تقوم به الحكومات باعتباره واجبها الأول لحماية شعوبها والحفاظ على سلامتها. وأرى أنه من غير المعقول، بعد كل هذه السنوات، في الذكرى السنوية المائة لنهاية الحرب العالمية الأولى، أن أي حكومة يمكنها حتى مجرد التفكير في استخدام الأسلحة الكيميائية ضد شعبها أو، في الواقع، ضد أي أحد آخر، سواء في مدينة صغيرة في بريطانيا أو في بلد مثل سورية.

وأرفض كل ما قاله السفير الروسي عن العدوان من جانب ثلاثة أعضاء دائمين في مجلس الأمن. ما تريد أن تقوم به فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة هو الحفاظ على النظام الدولي القائم على القواعد. والأشخاص الذين يعربون عن قلقهم إزاء إجراءات حكومات بلداننا الثلاثة ينبغي أن يتخذوا كل خطوة ممكنة لضمان عدم استخدام الأسلحة الكيميائية، عندئذ لن تكون هناك أي مشكلة على الإطلاق. وقد أثبتنا أننا سنرد بسرعة وبصورة مناسبة إذا قام النظام السوري بأي استخدام آخر للأسلحة الكيميائية، التي كانت لها بالفعل عواقب إنسانية مدمرة على السكان السوريين. ومرة أخرى، أود أن أضم صوتي إلى أصوات الآخرين لحث روسيا على استخدام نفوذها لضمان عدم استخدام الأسلحة الكيميائية ضد المدنيين في سورية. فإما أن تدعو روسيا إلى ضبط النفس وإما أن روسيا ستعتبر متواطئة عندما تُستخدم هذه الأسلحة.

وأود أن أختتم بياني بالقول إنني أتفق تماما مع ممثل غينيا الاستوائية بشأن أولوية العملية السياسية، وآمل أن تلك الجهود يمكن أن تُضاعَفَ خلال الأسابيع القادمة.

السيد ما تشاوشو (الصين) (*تكلم بالصينية*): بما أن هذه المرة الأولى التي أتكلم في جلسة لمجلس الأمن هذا الشهر، اسمحوا

لي، سيدتي الرئيسة، أن أهنئ بلدكم على توليكم رئاسة المجلس لشهر أيلول/سبتمبر. كما أود أن أشكر الممثلة السامية، السيدة ناكاميتسو، على إحاطتها الإعلامية.

وكما تم التأكيد في تقرير منظمة حظر الأسلحة الكيميائية (انظر S/2018/804)، الذي أحاله الأمين العام غوتيريش إلى مجلس الأمن، فإن جميع مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية الـ ٢٧ المعلنة في سورية قد دمرت. ونحيط علما كذلك بأن المنظمة ما زالت تدرس ردود الحكومة السورية فيما يتعلق ببعض المسائل المعلقة بشأن إعلانها الأولي بخصوص الأسلحة الكيميائية. ونأمل أن تواصل المنظمة تعزيز اتصالاتها وتنسيقها مع الحكومة السورية في محاولة لحل المسائل ذات الصلة على النحو الواجب.

ويشير الوفد الصيني إلى بعض التقارير التي ترددت مؤخراً والتي ألمحت إلى وقوع هجمات محتملة بالأسلحة الكيميائية داخل سورية. وأود أن أؤكد مجددا أن الصين تعارض بحزم استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي بلد أو منظمة أو أحد في أي ظرف أو لأي غرض، وتدعو إلى معاقبة مرتكبيه بشدة. وفي الوقت نفسه، نعتقد أن جميع حوادث الأسلحة الكيميائية المزعومة يجب أن تخضع لتحقيقات شاملة وموضوعية ومحايدة لضمان استنادها إلى أدلة قاطعة، وأن تتماشى الاستنتاجات مع الوقائع ويمكن أن تصمد أمام اختبار الزمن. وحتى ذلك الحين، لا ينبغي لنا تحديد النتائج مسبقا.

والصين تنادي دائما باحترام مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وتعارض الاستخدام المتعمد للقوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية. ويجب احترام سيادة سورية وسلامتها الإقليمية احتراما كاملا.

إن السبيل الوحيد للخروج من المأزق السوري إنما يتأتى من خلال تسوية سياسية. ونأمل أن تسعى جميع الأطراف المعنية، بروح بناءة وعن طريق الحوار والتشاور، إلى حلول تحفظ وحدة مجلس الأمن وتساعد على النهوض بالعملية السياسية في سورية.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للسيدة ناكاميتسو على إحاطتها الإعلامية الزاخرة بالمعلومات.

سأركز على نقاط ثلاث: أولا، التطورت في إدلب؛ ثانيا، استخدام الأسلحة الكيميائية؛ ثالثا، الحاجة إلى الإسناد والمساءلة.

أولا، فيما يتعلق بالتطورات في إدلب، وكما قال متكلمون آخرون قبلي، فإننا نشعر ببالغ القلق إزاء تصاعد العنف في إدلب بسبب الضربات الجوية الأخيرة. وخطر حدوث أي تصعيد آخر للعنف يقلقنا بشدة. فمن شأن ذلك أن يؤدي إلى كارثة إنسانية لا توصف، مع ما قد يترتب عليها من عواقب إقليمية وخيمة. وعلى المجلس مسؤولية منع هذا السيناريو الأسوأ.

واسمحوا لي أن أكرر رسائلنا الرئيسية. يجب على جميع الأطراف المتحاربة أن تمتثل لقرارات مجلس الأمن الحالية. وأي هجوم عسكري في إدلب من شأنه أن يعرض حياة أكثر من ٣ ملايين مدني يعيشون في المنطقة للخطر وأن يسفر عن كارثة إنسانية جديدة. ويجب أن تسعى الجهات الضامنة للتهدئة في إدلب والنظام السوري إلى حل سلمي وغير عنيف وبطريق التفاوض من أجل إدلب. وأي إجراء لمكافحة الإرهاب يجب أن يمتثل للالتزامات بموجب القانون الدولي، وخاصة القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين والقانون الدولي الإنساني. ومكافحة الإرهاب ليست مبرراً للاستهداف دون تمييز أو تناسب. وينبغي للأطراف احترام القانون الدولي الإنساني في جميع أنحاء سورية، وخاصة في إدلب، وتوفير وصول المساعدات الإنسانية للمحتاجين. وأي استخدام للأسلحة الكيميائية غير مقبول، بما في ذلك في إدلب. والقانون الدولي يحظره وسيكون له عواقب بشرية وإنسانية مدمرة. إننا نؤيد دعوة الأمين العام إلى

ضبط النفس في استخدام القوة، على أن تكون حماية المواطنين هي الأولوية الأولى.

ثانيا، فيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية، نشكر منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على تقريرها التاسع والخمسين (انظر S/2018/804). ونؤيد العمل الموضوعي والمهني الذي تقوم به بعثة المنظمة لتقصي الحقائق في الجمهورية العربية السورية، وندعو جميع الأطراف المتحاربة في سورية إلى مواصلة جهودها لضمان أن تواصل البعثة عملها بشكل مستقل. ومملكة هولندا تترقب التقرير النهائي عن الهجوم الذي وقع في دوما في ٧ نيسان/أبريل.

ونحن ندين التوجه الأخير لنشر معلومات مضللة عن الهجمات بالأسلحة الكيميائية، بما في ذلك في المجلس، عمداً لإحداث حالة من الارتباك. ولا توجد معلومات موثوقة تدعم ادعاءات أحد أعضاء المجلس ضد ذوي الخوذ البيض أو ضد بلدان غربية. وفي رأينا، ينبغي لمجلس الأمن أن يركز على أرضية مشتركة. ونحن جميعا ندين استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان ومن جانب أي أحد وتحت أي ظرف من الظروف؛ ونتفق جميعا على وجوب التصدي للإفلات من العقاب دفاعا عن الهيكل الدولي لعدم الانتشار؛ ونتفق جميعا على معيار عدم السماح باستخدام الأسلحة الكيميائية أبدا. وينبغي لنا، معا، أن نعزز القاعدة الدولية التي تقضي بأن الأسلحة الكيميائية ينبغي ألا تستخدم مرة أخرى أبداً.

النقطة الثالثة تتعلق بالإسناد والمساءلة. وأود أن أشير إلى النقاط التي أثارها زميلنا الكويتي بشأن آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، وأن أكرر التأكيد على أهمية نتائج الدورة الاستثنائية لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية المعقودة في ٢٧ حزيران/يونيه. وهناك أغلبية ساحقة من الدول الأعضاء في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أعادت تأكيد وتعزيز المعيار المناهض لاستخدام الأسلحة الكيميائية.

وندعو مرة أخرى إلى متابعة استنتاجات بعثة المنظمة لتقصي الحقائق وآلية إسنادها في المستقبل من خلال إحالة الحالة في سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية. وما زلنا مقتنعين بأن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية يمكن أن تقدم إسهاما مهما في مكافحة الإفلات من العقاب في سورية عن طريق تبادل المعلومات مع الآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق بشأن الأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة بموجب القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية وملاحقتهم قضائيا.

ختاما، لقد عانى الشعب السوري طويلا. عانى من الفظائع الجماعية والعنف واستخدام الأسلحة الكيميائية. وبالعمل مع جميع الآليات الممكنة داخل المجلس وخارجه، ستواصل مملكة هولندا جهودها لتحقيق المساءلة عن تلك الجرائم.

السيد سكوغ (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أولا أن أشكر الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح على إحاطتها الإعلامية.

خلال النزاع في سورية، شهدنا العديد من الانتهاكات المنهجية والصارخة للقانون الدولي، بما فيها انتهاكات للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، من قبل جميع أطراف النزاع، وخصوصاً من جانب القوات السورية. وقد استخدمت الأسلحة الكيميائية مرارا في سورية. ونحن ندين أي عمل من هذا القبيل بأقوى العبارات. فهو انتهاك خطير للقانون الدولي ويشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. ومثل هذا الاستخدام في النزاع المسلح يرقى إلى جريمة حرب. ويجب أن ينتهي انتشار واستخدام الأسلحة الكيميائية من جانب الدول والجهات من غير الدول على حد سواء. ويجب إخضاع

المسؤولين عن هذه الجرائم للمساءلة. والإفلات من العقاب ليس خيارا، ولن يكون كذلك.

ولذلك، أيدنا قرار مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية في دورته الاستثنائية بوضع ترتيبات لتحديد المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. وفي حين كان من الأفضل استخدام آلية أنشأها المجلس، فإن المسألة أهم من أن يُسمح بحجبها إلى أجل غير مسمى. إلا أن هذا، كما ذُكر في المجلس من قبل، لا يعفي المجلس من مسؤوليته.

وأود أن أبدي بعض الملاحظات فيما يتعلق بالتقرير المرحلي الأخير (انظر S/2018/804) بشأن القضاء على الأسلحة الكيميائية في سورية من المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

أولا، نحيط علما بأن فريق تقييم الإعلانات ما زال يقوم بتحليل رد السلطات السورية على الأسئلة المتعلقة بالمسائل المعلقة. واسمحوا لي أن أشدد على أن جميع المسائل المعلقة يجب أن تغلق دون مزيد من التأخير. وجميع الأسلحة الكيميائية المتبقية يجب الإعلان عنها وتدميرها، تمشيا مع القرار ٢١١٨ (٢٠١٣). ونحث السلطات السورية على التعاون الكامل والنشط مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية حتى يمكن التحقق من دقة واكتمال إعلانها في نهاية المطاف.

ثانيا، نود أن نؤكد مجددا دعمنا الكامل للمنظمة وثقتنا التامة في العمل المستقل والمحايد والمهني الذي تقوم به بعثتها لتقصي الحقائق في الجمهورية العربية السورية. ونتطلع إلى التقارير المقبلة بشأن عدد من التحقيقات المعلقة، بما في ذلك التقرير النهائي عن الهجوم المزعوم في دوما.

وأخيرا، نحيط علما باعتزام المدير العام إصدار تقرير مرحلي ثان، قبل انعقاد دورة تشرين الأول/أكتوبر للمجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، عن تنفيذ قرار الدورة الاستثنائية فيما يتعلق بإسناد المسؤولية عن الهجمات بالأسلحة الكيميائية في سورية. ونتطلع إلى إبقاء مجلس الأمن على علم بشأن تلك المسألة الهامة.

نشعر بالجزع إزاء المؤشرات على احتمال شن هجوم عسكري في شمال غرب سورية. إن إدلب منطقة من مناطق تخفيف التوتر، أنشأتها الجهات الضامنة في أستانا. لكن مناطق تخفيف التوتر قد تحولت الواحدة تلو الأخرى إلى مناطق للتصعيد. والهجوم العسكري الواسع النطاق من شأنه أن يسفر عن كارثة إنسانية. إن إدلب تختلف عن المناطق الأخرى. فلا توجد منطقة فيها للفرار إليها. وهناك ٣ ملايين مدني يعيشون هناك، بمن فيهم مليون من الأطفال والأشخاص المشردين داخليا.

ومن الضروري تذكير جميع الأطراف، بمن فيهم الحلفاء السوريون، بالتزاماتهم بموجب القانون الدولي الإنساني، بحماية المدنيين والأهداف المدنية والامتثال لمبادئ التمييز والتناسب وتجنب إحداث معاناة غير ضرورية. ولذلك، نحث جميع الأطراف على التقيد باتفاق تخفيف التوتر في إدلب، وندعو الجهات الضامنة في أستانا إلى الوفاء بالتزاماتها بشأن تخفيف التوتر ووصول المساعدات الإنسانية. ويجب أن نكفل ألا تصبح إدلب حلب جديدة أو الغوطة الشرقية. ومن الضروري أن تعمل روسيا وتركيا وإيران لإيجاد سبيل خلال اجتماعها غدا لتجنب المزيد من التصعيد. ويضطلع هذا المجلس أيضا بدور وقائي لتفادي وقوع كارثة، ونحن مستعدون إلى جانب الكويت وجميع الأعضاء الآخرين في المجلس، لبحث جميع الخيارات المجدية في ذلك الصدد.

وأعرب عن قلقنا تجاه الادعاءات التي تفيد بأن الأسلحة الكيميائية قد تستخدم مرة أخرى وأذكر جميع الأطراف بالحظر الواضح والمطلق لاستخدام الأسلحة الكيميائية تحت أي ظرف من الظروف. إن من المهم الآن أكثر من أي وقت مضى

تجنب التصعيد والعودة إلى مسار الدبلوماسية من أجل التوصل إلى حل سياسي، وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ونؤكد مجددا دعمنا الكامل للعملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة، والجهود الدؤوبة التي يبذلها المبعوث الخاص ستافان دي ميستورا. والحل السياسي المستدام هو السبيل الوحيد لإنهاء معاناة الشعب السوري عقب أكثر من سبع سنوات من النزاع.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة الولايات المتحدة.

أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها الإعلامية.

إن حكم التاريخ على النزاع في سورية لم يصدر بعد. كانت هناك الكثير من الأخطاء وسوء التقدير والإهمال المتعمد طيلة فترة الحرب. كان هناك الشر والخير وأشياء كثيرة بينهما. وأود أن أقول إنه يجب أن يخجل أعضاء المجلس الذين قاتلوا بلا هوادة لحماية نظام الأسد من المساءلة. لكن بدلا من ذلك أبدى هؤلاء الأعضاء استخفافا واضحا وميلهم للوحشية وأثبتوا عدم قدرتهم حتى على الإحساس بالخجل.

ولا يزال الجدل بشأن كيف سنتذكر الحرب السورية قائما – كصورة من أبهى صور الإنسانية أو أبشعها. إن جلسة اليوم مكرسة للأسلحة الكيميائية، ولكن ينبغي لنا ألا نخطئ – هجوم نظام الأسد العسكري على إدلب سيمثل تصعيدا طائشا حتى وإن لم تستخدم فيه الأسلحة الكيميائية. وروسيا مسؤولة عن تفادي وقوع ذلك، وسنناقش العواقب الإنسانية للهجوم على إدلب بتفصيل أكبر غدا. وفي الوقت نفسه، ما فتئ الاتحاد الروسي يعزز مؤخرا قواته البحرية قبالة السواحل السورية، مما يشير إلى أن موسكو تتأهب مرة أخرى قبل دعم أعمال القتل والتشويه التي يقوم بها نظام الأسد. وكما في مناسبات عديدة في الماضي، ثمة مؤشرات على أن نظام الأسد يعتزم استخدام الأسلحة الكيميائية لوضع نهاية لحصار إدلب.

وكما كان الحال في الماضي، ينشر النظام السوري وحلفاؤه من الروس والإيرانيين الأكاذيب عن من يتحمل مسؤولية الهجمات بالأسلحة الكيميائية في سورية. وادعاءاتهم لا أساس لها من الصحة. بل تمثل تعريفا للأخبار الزائفة. وفي الحقيقة، اعتبارا بدروس الماضي، المحاولات السورية والروسية لتوجيه اللوم للآخرين على استخدام العوامل الكيميائية إشارة إلى أن النظام السوري لا يزال يعتقد أنه يمكنه استخدام هذه الأسلحة المروعة في إفلات من العقاب، وإشارة إلى أن النظام السوري قد يعد لاستخدام هذه الأسلحة المروعة في هجمات في المستقبل. لا أحد – وأكرر – لا أحد ينخدع بذلك.

وفيما يلي الحقائق المروعة للحرب في سورية. قبل خمس سنوات، أطلق نظام الأسد صواريخ تحمل خليطا من الغازات المميتة على سكان الغوطة، مما أسفر عن مقتل ١ ٤٢٩ شخصا. في ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٧، أسقط نظام الأسد غاز السارين من الطائرات على سكان خان شيخون. وأسفر الهجوم عن مقتل أكثر من ٧٠ من السوريين الأبرياء، بمن فيهم عشرات الأطفال. وخلص فريق مستقل للتحقيق، آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، إلى أن نظام الأسد مسؤول عن الهجوم. وحقيقة أن الروس قد نجحوا لاحقا في وضع نهاية لأعمال الآلية لا يغير الاستنتاجات التي خلصت إليها. لأن استنتاجاتها كانت نهائية وموثقة. الأسد قتل شعبه بالأسلحة الكيميائية في خان شيخون.

وبعد ذلك، في نيسان/أبريل ٢٠١٨، قتل أكثر من ٤٠ شخصا وتلقى المئات العلاج لتعرضهم للأسلحة الكيميائية في دوما. وفي المجمل، تشير تقديرات الولايات المتحدة المتحفظة إلى أن نظام الأسد قد استخدم الأسلحة الكيميائية ضد شعبه ٥٠ مرة على الأقل منذ بداية الحرب. وأسفر ذلك، وفقا للتقديرات المتحفظة، عن قتل النظام السوري لـ ١ ٥٠٠ من الأبرياء من الأطفال والنساء والرجال بالأسلحة الكيميائية – ١ ٥٠٠

حالة قتل تستر عليها النظام الروسي و ١٥٠٠ سبب يدعونا لعدم تصديق الادعاءات بأن جهات أخرى هي المسؤولة عن ارتكاب الأعمال الوحشية.

وبما أن هذه الادعاءات السخيفة تتكرر مرة تلو الأخرى، أطلب ممن يستمع إليها أن يتذكر أن الأكاذيب السورية والروسية لا تعفيهم من المسؤولية. والأكاذيب السورية والروسية لا تسفر إلا عن إدانة الأسد. إن الولايات المتحدة لن تتوقف عن صد هذه الأكاذيب بقوة. لن نتخلى عن الشعب السوري.

لقد أعلنت الولايات المتحدة، إلى جانب فرنسا، عن جزاءات جديدة ضد الأفراد والكيانات التي تدعم برامج الأسد للأسلحة الكيميائية والتقليدية. وفي حزيران/يونيه، قررت الدورة الاستثنائية لمؤتمر الدول الأطراف لاستعراض سير العمل باتفاقية الأسلحة الكيميائية أن تعمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على تحديد هوية مرتكبي الهجمات الكيميائية في سورية. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة تعتقد أن المسؤولية الرئيسية عن التصدي للاستخدام الأسلحة الكيميائية تقع على عاتق مجلس الأمن، نرحب بهذا القرار. وكل ما يقربنا إلى محاسبة نظام الأسد عن جرائمه يعزز الأمن لا للشعب السوري فحسب بل أمننا جميعا.

وفي معرض الإشارة إلى المساءلة، لدينا رسالة نوجهها لنظام الأسد ولأي شخص يفكر في استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. خلال الـ ١٨ شهرا الماضية، تكلمت في هذه القاعة مرتين ووعدت بأن الولايات المتحدة ستتصدى لاستخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. وفي المرتين، نفذت الإدارة الأمريكية إجراءات وفقا لذلك. أجبرت الولايات المتحدة وحلفاؤها نظام الأسد على دفع الثمن عن ما ارتكبه من جرائم. ولذلك، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أذكر الأسد وشركاءه من الروس والإيرانيين أنهم لا يريدون الرهان على اتخاذ الولايات المتحدة لإجراءات ضدهم مرة أخرى.

إن قصة الحرب في سورية لا تزال تسطر. لا يزال هناك متسع من الوقت أمام الأشخاص الذين يؤمنون بالكرامة الإنسانية لكتابة التاريخ. لا يزال هناك متسع من الوقت أمام دول العالم لتتقدم لمساعدتهم. ولا يزال هناك متسع من الوقت أمام من يرتكب الأفعال الوحشية لإعادة النظر فيما يرتكبه. الخيار لهم وسيملي استجابتنا في الوقت الذي نختاره وبالطريقة التي نختارها.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة مجلس الأمن.

وأعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): سيدي الرئيس، إن حديث البعض اليوم عن أسلحة كيميائية في سورية هو كلام مضلل وغير مسؤول. لأنه لم يعد هناك أي سلاح كيميائي في سورية منذ أن أعلنت السيدة سيغريد كاغ أمامكم هنا في هذا المجلس عام ٢٠١٤ أنه لم يعد هناك أسلحة كيميائية في سورية.

واليوم ذكرت السيدة ناكاميتسو في إحاطتها أنها ترحب بتدمير المرافق الـ ٢٧ الكاملة في سورية، وأنها ترحب بتوقيع المذكرة الثلاثية التي تسمح لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع باستمرار العمل في سورية.

يبدو أن هذا الكلام لم يصل إلى مسامع بعض الزملاء، الذين ما زالوا يصرون في هذه القاعة على إجهاد أنفسهم بحثا عن غودو المفقود منذ عقود في رواية صامويل بيكيت العبثية. إن لغة التهديد، السيدة الرئيسة، لا تفيد في هذا المجلس. خاصة عندما تأتي من الرئاسة. فنحن دبلوماسيون ومهمتنا هي منع الحروب ومنع التهديد والبحث عن حلول دبلوماسية للأزمات الدولية. هذا هو فهمنا كدبلوماسيين، كسفراء. مجلس الأمن ليس ساحة للحرب. وقد سبق لهذا المجلس أن أخطأ عدة مرات بحق العراق وليبيا. وآن الأوان أن نتعلم من أخطائنا.

منذ أن أطلع وفد بلدي ووفود بلدان أخرى على برنامج أعمال هذا الشهر لمجلس الأمن، كان الاقتناع والتقييم مشتركين في أن بعض الأعضاء الدائمين قد باتوا ينكرون على هذا المجلس ولايته في صون السلم والأمن الدوليين. وباتوا مستعدين للذهاب إلى أقصى الحدود في استغلال مجلس الأمن وأدوات العمل الأممية والدولية لتحقيق مكاسب سياسية تخصهم هم وحدهم فقط. وذلك على حساب صون السلم والأمن الدوليين. وبالمحصلة، فإننا لا نزال نرى أن هناك حكومات دول دائمة العضوية في هذا المجلس قد تخلت عن مسؤولياتها. وباتت أطرافا غير مؤهلة، لا سياسيا ولا أخلاقيا ولا قانونيا للدفاع عن السلم والأمن الدوليين. وبمعنى أكثر وضوحا أقول إن من يحمي ويغطي على الترسانة النووية والبيولوجية والكيميائية لإسرائيل، ومن يختلق الذرائع الواهية للحفاظ على ترسانته الكيميائية، ومن دمر العراق بكذبة أسلحة الدمار الشامل، كما أن من انسحب من الاتفاق الدولي مع إيران، ومن قطع التمويل عن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وانسحب من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومن يستمر بالضغط على الأمم المتحدة بمسألة التمويل ويهدد بالانسحاب من منظمة التجارة العالمية، أقول إن من يفعل كل ذلك لا يحق له أن يوجه لبلدي، سورية، الاتهامات المزورة والكاذبة باستخدام أسلحة كيميائية، وخاصة حين يكون سجله التاريخي حافلاً بوقائع مثبتة وليست مفبركة باستخدام السلاح النووي والكيميائي والبيولوجي ضد المدنيين في أنحاء كثيرة من هذا العالم.

وبالحديث عن الكذب والتلفيق يحضرني دوما ذلك التقرير الإخباري الهزلي المخجل الذي أعدته مراسلة محطة سي إن إن الأمريكية المدعوة أروى ديمون والتي التقت في تركيا مع من أسمتهم ضحايا مزعومين هربوا من هجوم كيميائي في دوما في نيسان/أبريل ٢٠١٨. وهو الهجوم المزعوم الذي تذرعت به الحكومات الأمريكية والبريطانية والفرنسية، كما تذكرون، في شن عدوانها الثلاثي على سورية بتاريخ ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٨. وكان ذلك يوم السبت. ودعونا إلى اجتماع خاص في هذا المجلس. في ذلك التقرير المصور لمراسلة سي إن إن، تضع المراسلة الصحفية رأسها داخل حقيبة مدرسية، داخل تركيا، على بعد مئات الكيلومترات من مكان الحادث المزعوم في دوما. وبعد أسبوع من زعم وقوعه، تحركت عند هذه المراسلة حاسة الشم على بعد مئات الكيلومترات من دوما. فشمت الحقيبة المدرسية لطفل داخل تركيا وقالت، طبعا دون أن تتأذى، إنها اشتمت رائحة مواد كيميائية غريبة ومخرشة وذلك في إطار تبرير شن العدوان العسكري على سورية. فانظروا إلى هذا المستوى من الانحدار السياسي والإعلامي.

أنتم مطلعون جميعا على حقيقة أن سورية وحلفاءها قد خاضوا معارك ضارية وحققوا إنجازات راسخة في الحرب على التنظيمات الإرهابية، وفي مقدمتها ”داعش“ و ”القاعدة“ و ”جبهة النصرة“ والتنظيمات الإرهابية المرتبطة بها. وأنتم مقتنعون صراحة وضمنا أننا كنا ولا نزال في غنى عن استخدام سلاح محرم دوليا للقضاء على الإرهاب، بل وأنتم تعلمون يقينا أن من خاض هذه الحرب على الإرهاب العالمي بالنيابة عن شعوبكم ودولكم لن يخضع الآن لابتزاز سياسي مخز ولا لتهديدات بالعدوان العسكري المباشر من قبل حكومات كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا، وهي الحكومات التي ارتكبت كل المحرمات في سورية ابتداءً بدعم الإرهاب التكفيري ووصولاً إلى إعطاء التعليمات لتنظيم جبهة النصرة الإرهابي ومن يتبع له من جماعات وتنظيمات وفي مقدمتها الخوذ البيضاء لاستخدام السلاح الكيميائي ضد المدنيين السوريين بهدف اتهام الحكومة السورية وخلق الذريعة للعدوان العسكري من جديد.

نحن في سورية نحارب تنظيم القاعدة فوق تراب أرضنا وليس في واشنطن ونيويورك ولا في لندن وباريس. نحن نحارب القاعدة نفسها التي قامت بعدوان ١١ أيلول/سبتمبر على مدينة نيويورك. نحن نحارب القاعدة التي اعتدت على باريس ولندن والكثير من العواصم الأوروبية. كانت مكافأتنا هي أن تتحول إلى قوة داعمة للقاعدة ضدنا. نحن الذين نحاربها نيابة عنكم وعن شعوبكم.

أسألوا أنفسكم أيها السادة، المؤتمنون على سيادة القانون الدولي وشرعية الميثاق. ما الذي يدفع سورية لاستخدام سلاح محرم دولياً لا تملكه أصلاً. ولا يحقق جدوى عسكرية حقيقية، ولا يفعل شيئاً سوى منح الذريعة للقوى المعتدية الثلاث لشن عدوان عسكري تلو الآخر علينا. ولماذا هذا السلاح الكيميائي عندما يقال إنه استخدم يصيب النساء والأطفال فقط ولا يصيب الإرهابيين. وكيف ولماذا تملك حكومات الدول المعتدية الثلاث القدرة على التنبؤ مسبقا بمكان وتاريخ ونوع السلاح الكيميائي الذي سيستخدم في سورية. بل ولماذا تتناغم هذه الحكومات مع إرهابيي جبهة النصرة والخوذ البيضاء في القدرة العجيبة على التنبؤ؟ يعرفون متى ومن وكيف والساعة والمكان؟ ولماذا بقى مجلس الأمن ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية عاجزين حتى اليوم عن التعامل مع المعلومات التي قدمتها سورية في ١٥٦ رسالة رسمية عبر السنوات الماضية، أرسلناها لكم ولمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، لا أحد يقرأ، لا أحد يريد أن يقرأ ولا أن يتعاون مع الحكومة السورية لمكافحة الإرهاب ولوقف استخدام الجماعات الإرهابية للأسلحة الكيميائية. لماذا؟ لأن البعض لا يريد حل المشكلة في سورية. البعض يستثمر في الإرهاب. بخصوص وصول المواد الكيميائية السامة إلى المجموعات الإرهابية المسلحة في سورية وتخزينها وتجهيزها واستخدامها ضد المدنيين بقصد اتهام الجيش السوري.

هذه أسئلة مطروحة على عنايتكم وحكمتكم.

الأسئلة كثيرة أيها الزملاء والإجابات معروفة. وأقول لكم احتراما للوقت وثقة في قدرتكم على المحاكمة إن هذه الحكومات الثلاث قد فشلت خلال السنوات الثماني الماضية في تحقيق ما أرادته في سورية عبر دعم الإرهاب. ولذلك، باتت اليوم، حكومات هذه الدول الثلاث واضحة ومباشرة، فهي تمارس العدوان العسكري المباشر على بلدي. وتنشر قوات عسكرية بشكل غير شرعي على أجزاء من أراضي بلدي. وهي ستعيق تقدم العملية السياسية في جنيف وأستانا وسوتشي. وستحاول منع القضاء على بقايا الإرهاب في إدلب وغيرها.

وستستمر في فرض الحصار الاقتصادي الخانق على الشعب السوري؛ وستعمل على عرقلة تمويل إعادة الإعمار والتعافي في سورية؛ وعلى منع عودة اللاجئين والمهجرين السوريين إلى ديارهم ليعيشوا بكرامة وأمن وسلام.

وأشدد، السيد الرئيس، على حقيقة أنه مع تدمير الموقعين الأخيرين اللذين أشارت لهما السيدة ناكاميتسو، ومع قيام بعثة من منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بالتحقق من تدمير وترحيل الركام من هذين الموقعين، تكون الجمهورية العربية السورية قد أوفت بكامل التزاماتها بتدمير كافة المواقع الخاصة بإنتاج الأسلحة الكيميائية.

ختاما، تؤكد حكومة بلدي أنها قد وجهت يوم أول أمس رسالة رسمية إلى أعضاء مجلس الأمن تتضمن معلومات دقيقة وعالية المصداقية حول تحضيرات المجموعات الإرهابية المسلحة في إدلب وريفي اللاذقية وحلب، لاستخدام المواد الكيميائية السامة ضد المدنيين وعلى نطاق واسع، بهدف عرقلة العملية العسكرية ضد الإرهاب في تلك المناطق.

في الختام، السيد الرئيس، أقول إنه من الفاضح جدا ومن المؤسف جدا أن البعض من ممثلي الدول الدائمة العضوية اليوم، ومنهم الرئاسة، قد خلط بين موضوع جلسة اليوم وبين موضوع جلسة الغد.

رُفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٥.